

اضافة معلومة نحو يازيد المائل وبالذات اذ عرفت او كانت  
 التوابع **مبتدأ** اي سببها المضافة اضافة تحقيق نحو يازيد المفعول  
 علامته كذا اتمت في بعض المواضع **فمنصوب** لان حكمها حكم المندرج  
 والمندرج للمضافة منصوب فلذا التوابع المضافة وهذا صحيح  
 فيما اذا كانت التوابع مضافة واما اذا كانت **مبتدأ** بالذات  
 فلم اقول على وجهي ان نصب فيها بل نص الرضي على ان المضاف  
 للمضاف اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كما المضاف  
 اما اذا كان هناك حكمه حكم المضاف في وجهي الرضي و  
 خذ المؤلف نوع صلح السباب في قوله واذ كان اي للموصوفين  
 او المضافي فالنصب ليس **الواجب** وان لا تكون التوابع مضافة  
 اضافة تحقيق ولا سببها كما بل كانت مفعولا او مضافة اضافة  
 لوظيفة **مفعول** نحو يازيد المفاعل ويا عم والسن  
 الوحيد بالضم فيهما واما بقوله **لا متفرقة** في توجيه الرفع  
 وهو معنى قول صاحب اللباب ان الرفع لا يورث اسم الرفع  
 يعني ان الرفع لما كان مفعولا في المندرج المفعول للرفع في  
 الرفع ان يقال كل مندرج مفعول فهو مفعول في الرفع  
 بهما السبب رفع الفاعل فاما ان الرفع في الفاعل مفعول في الرفع

المندرج المفعول  
 المندرج المفعول  
 المندرج المفعول

في المندرج المذكور مظهر وقيل الفاعل سارح السباب و  
 قيل ان حركته المندرج المذكور عارضة فاما حكمه المندرج  
 صلح كرت المندرج لانها تحذف لوجه حرف الدلالة وتزول  
 بزوالها قال وهذا كما اظهره في الاطراد فليس بمندرج  
 المندرج بل لفظه فان هو لا ايضا كسر مظهر في موضع هذا  
 لا يوجب اجراء الضمة على لفظه واعتراض صاحب الغنياب  
 بان هو لا وامر ليس بالفاعل تحت صاحبه حتى يقال ان  
 كسر مظهر ان ليس كل مكان جمع الاسم لا سارية كونه لا  
 وطرفا كما ان مظهر في البناء على الكسر في هذا كذا في العبارة  
 قلت هذا هو حاصره من اللغويين المعتمدين وليس الخواص  
 بمظهر ان لو ورد السارح او الفاعل لسبب المندرج في  
 باب الرفع نحو فاساق واهبات فانه مفعول في الرفع قياسا  
 مظهر في الرفع كذا في كتاب السارح الثاني هذا هو الرفع  
 وانا القول بعد هذا الكلام ان الرفع في التابع المندرج في مثل  
 هذا الصور مستطاب على مقتضى قولهم ان الحركة في الرفع  
 وتغير في الرفع كذا في كتاب الرفع في الرفع في الرفع  
 وسأله بفتح ان يكون الفاعل المندرج في الرفع في الرفع

المندرج المفعول  
 المندرج المفعول